

شكر و عرفان

يرتهن أي إنجاز بروح الفريق المشارك..
وقد تلقى الباحث مساعدات وآراء ودعم ونقد من كثيرين كان لها أفضل
الأثر في إنجاز هذه الوثيقة..

وأخص بالشكر:

- أ. د. هدى صبحي.
- م. آيات عبد المعطي.
- أ. رجاء منصور.
- د. مايا مرسى.
- أ. جيلان المسيري.
- أ. محمد رفعت امبابي.
- أ. عماد الدين عبد القادر.
- أ. ياسمين شلقامي.
- أ. سمير طه.
- أ. رائد اللولو.

د. محمد البنا

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

المحتويات

(I) الموازنة المستجيبة للنوع: ما الذي يمكن أن تفعله؟

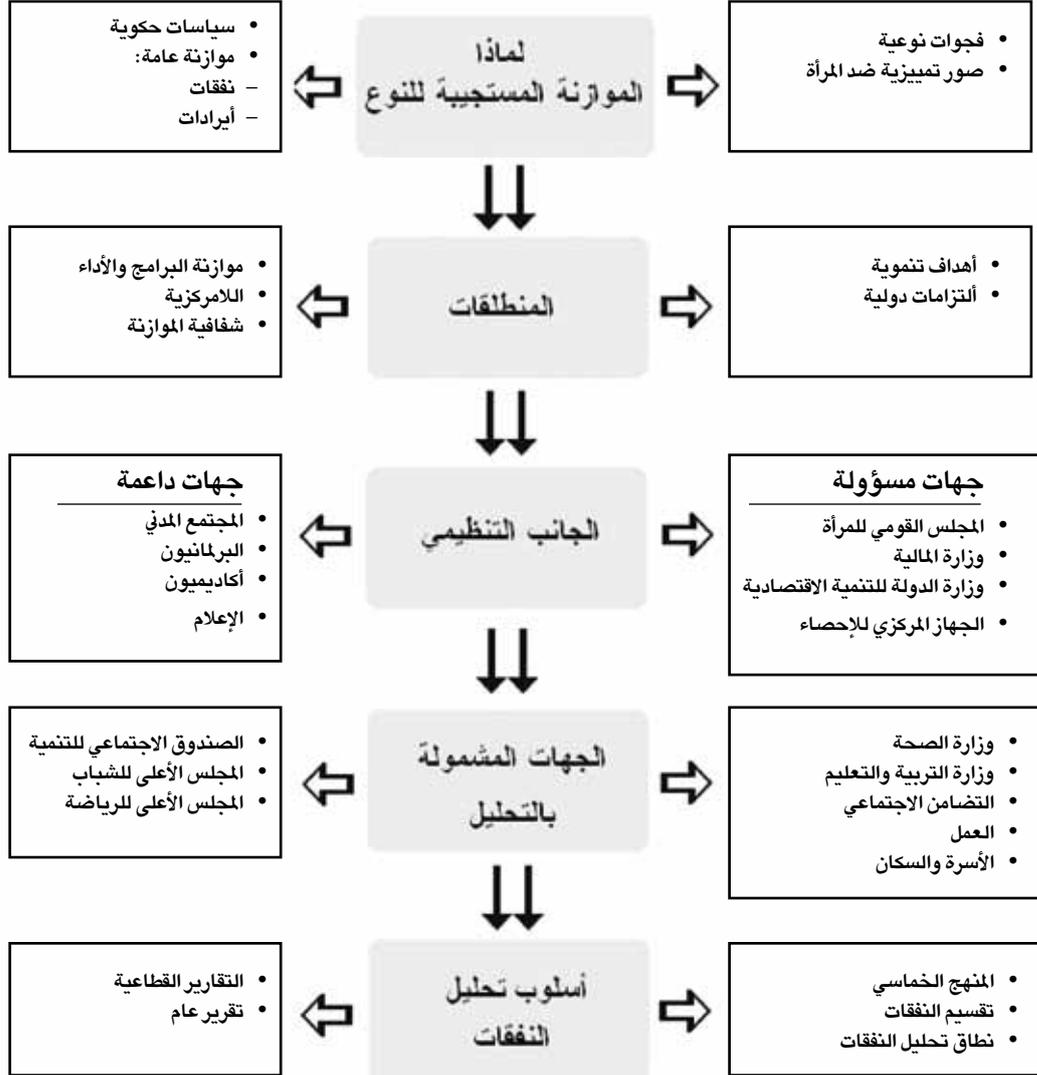
(II) سمات المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع.

(III) تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع.

(IV) أسلوب تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي.

(V) مقومات استمرارية المبادرة المصرية.

إطار عام للموازنة المستجيبة للنوع في مصر



الموازنة المستجيبة للنوع ما الذي يمكن أن تفعله؟

نهتم بالموازنة العامة حيث تحدد الحكومة من خلالها كيف تحصل على الموارد، وكيف يتم تخصيصها، بالتالي فالموازنة تعكس السياسات، وتحدد الأولويات، وتوفر وسائل تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين.

Noeleen Heyzer, UNIFEM

أهمية الموازنة العامة للدولة

لماذا الموازنة العامة أداة لإدماج النوع في السياسات الاقتصادية؟

- لأنها الأداة الرئيسية في السياسة المالية التي توضح التزامات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه أفراد المجتمع.
- توفر الحكومة من خلال الإنفاق العام نحو 30% من احتياجات الأفراد في شكل خدمات عامة.
- تستحوذ من خلالها الحكومة على حوالي 25% من دخل المجتمع في شكل ضرائب، ورسوم وإيرادات أخرى.
- تؤثر الموازنة بجانبها المصرفيات والإيرادات بطريقة مختلفة على أفراد الأسرة: امرأة/ رجل، طفل/ طفلة.

لماذا الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

- توجد فروق بين المرأة والرجل لأسباب خاصة بالموروث الثقافي، وعوامل بيولوجية، تؤدي إلى اختلاف الاحتياجات والأولويات فيما بينها.
- تعد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها دون أن تأخذ هذه الاختلافات والأولويات في الاعتبار وتعامل الأسرة كوحدة واحدة وتغض الطرف عن النوع الاجتماعي .
- تتباين القدرات وفرص الوصول إلى الخدمات فيما بين المرأة / البنات والرجل / الأولاد نظرا لعوامل اجتماعية مختلفة.
- التمثيل غير الكافي للمرأة خلال عمليات الموازنة واتخاذ القرارات، وعدم رصد الاحتياجات والأوليات لكل نوع بشكل دقيق.

أسفر كل ذلك عن وجود فجوات نوعية، وصور عديدة للتمييز ضد المرأة.

لذلك فإن إدخال بعد النوع الاجتماعي في الموازنة العامة يساعد في علاج الفجوات النوعية والقضاء على بعض صور التمييز ضد المرأة.

الموازنة المستجيبة للنوع تحقق العدالة والإنصاف للمرأة

بما أن:

هناك فجوات نوعية وصور تمييز ضد المرأة.

وبما أن:

إعداد وتنفيذ الموازنة لا يراعي احتياجات وأولويات المرأة.

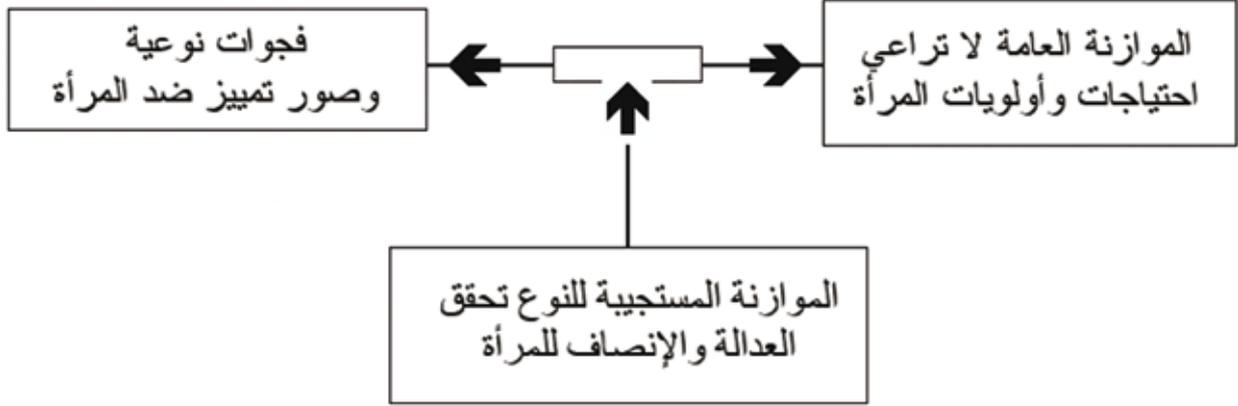
وبما أن:

الموازنة مؤثرة على حياة الناس؛ حيث تمثل النفقات والإيرادات نسبة عالية من الدخل القومي.

فإن:

النظر للموازنة من خلال عدسات النوع الاجتماعي، ومراعاة احتياجات وأولويات المرأة يحقق العدالة والإنصاف للمرأة.

الموازنة المستجيبة للنوع تحقق العدالة والإنصاف للمرأة

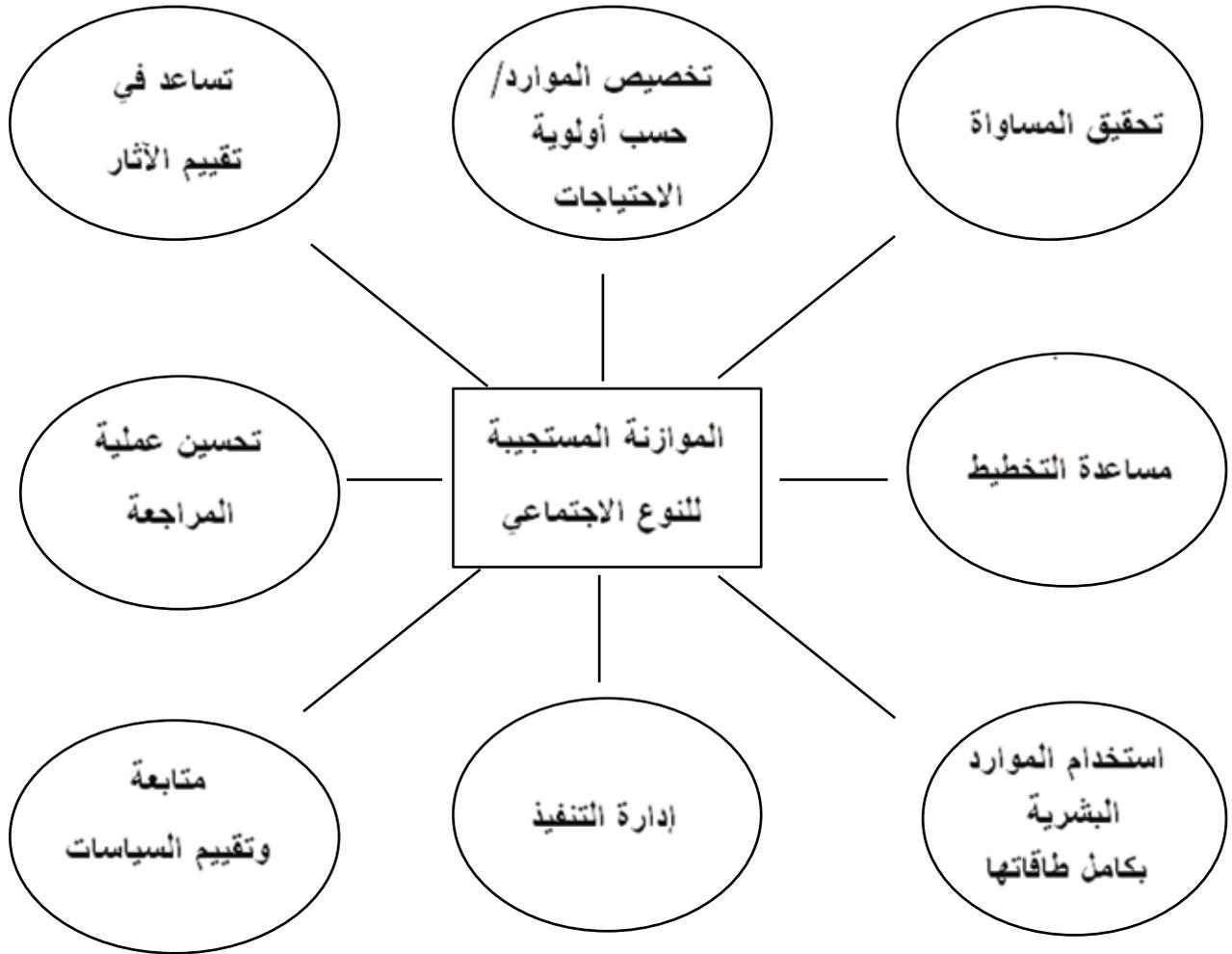


كيف تساعد المبادرة في تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة؟

تساعد الموازنة المستجيبة للنوع في تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، للأسباب التالية:

- تلقي الضوء على قضايا النوع الاجتماعي وتزيد من الوعي بها، سواء بشكل ضمني أو صريح.
- تتصدى بفاعلية للفجوات النوعية الناتجة عن عدم المساواة في توزيع مخصصات الإنفاق العام.
- تساعد في التأكد من أن الحكومة توزع الموارد المتاحة على أوجه الإنفاق ذات الأولوية والأكثر احتياجا وتفيد الجميع.
- تبين الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات الحكومية وما يرتبط بها من مخصصات أن تقلل أو تزيد من عدم المساواة النوعية.
- تساعد في متابعة وتقييم النفقات الحكومية في مواجهة التزامات الحكومة تجاه إزالة كافة صور التمييز ضد المرأة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية MDGs، ومكافحة الفقر.
- تساعد في تقييم آثار الموازنة على النوع الاجتماعي.
- تمكن من استخدام الموازنة لترجمة السياسات المرتبطة بالنوع إلى برامج عمل وسد الفجوة بين الالتزامات والتطبيق.

الموازنة المستجيبة للنوع ما الذي يمكن أن تفعله؟



سمات المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع

(المرحلة الأولى)

المبادرة المصرية: أين نحن؟

- تتسم المبادرة المصرية بأنها حكومية، وتطبق على أساس قطاعي وعلى مستوى المحليات، وتأخذ بالمنهج التدريجي، وتسعى لتحقيق العدالة والإنصاف للمرأة.
- قطعت المبادرة شوطاً كبيراً في مرحلتها الأولى نحو بناء القدرات البشرية، وأدلة العمل والتدريب، ويكتسب كل يوم دعماً من منظمات المجتمع المدني والمحليات والبرلمان، حيث تطبق حالياً على بعض قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والعمل، وتنفذ على مستوى المحليات وبالتحديد في خمس محافظات إقليمية.
- تم إعداد موازنات برامج وأداء مستجيبة للنوع في بعض القطاعات.
- تتميز مبادرة EGRB باستخدام أسلوب موازنة البرامج والأداء، وإدخال بعد النوع الاجتماعي في الموازنة كأحد التصنيفات الأساسية للنفقات العامة، بما يسهل كثيراً من تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي ورصد الفجوات وإعادة تخصيص الموارد.

إنجازات المبادرة المصرية (المرحلة الأولى)

- يقود المجلس القومي للمرأة المبادرة المصرية وهو جهة حكومية تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة.
- يتعاون المجلس مع كل من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في إدماج النوع في خطط التنمية، ومع وزارة المالية في إدماج النوع في الموازنة العامة، كما يتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إعداد قاعدة البيانات حسب النوع الاجتماعي.
- تتولى وزارة المالية مهمة تنفيذ المبادرة وإعداد الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي بالتعاون مع باقي الوزارات والجهات الحكومية.
- تتلقى المبادرة مساندة فنية من المراكز البحثية والجامعات والأكاديميين سواء في إعداد أدلة العمل أو التدريب أو إجراء البحوث والدراسات الداعمة لمتطلبات إنجاح المبادرة مستهدفة بناء القدرات وإعداد الكوادر وتأهيلها.
- تسعى المبادرة لإدماج أطراف غير حكومية من منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة وأجهزة الإعلام، لتفعيل المبادرة وكسب مزيد من المساندة.
- اتبعت المبادرة المنهج التدريجي في التطبيق، حيث بدأت على نطاق قطاعي، وبالتركيز على أهم الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، العمل) وعلى مستوى المحليات.
- رغم إدراك أثر الإيرادات العامة وطريقة التحصيل على النوع الاجتماعي، إلا أن المبادرة تطبق مرحليا على جانب النفقات العامة، من خلال إعداد موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- قطعت مصر مرحلة أساسية في تطبيق مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع شملت عددا من الإنجازات أهمها: خلق الوعي، وإجراء العديد من برامج التدريب (النظري والعملي) وبناء القدرات، وتنفيذ مشروع قياس المساواة بين الجنسين عن طريق الإحصاءات المصنفة، وإعداد دليل تدريبي، والأخذ بأسلوب موازنة البرامج المستجيبة للنوع في بعض الوزارات على المستوى المحلي.

○ التزمت وزارة المالية بإدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة وتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع، لتخصيص الموارد بما يلبي احتياجات كل من المرأة والرجل.

وبناء عليه قادت وحدة تكافؤ الفرص في الوزارة تقديم الدعم الفني لعدد من الجهات الحكومية على مستوى المحافظات وإنجاز عدد من المهام:

• في مجال بناء القدرات: تقوم وزارة المالية منذ عام 2005 بتدريب عدد من العاملين والعاملات بقطاعات الوزارة على إعداد موازنة البرامج المستجيبة للنوع.

• كما قامت الوزارة من خلال وحدة تكافؤ الفرص وبمشاركة معهد التخطيط القومي وخبراء من وزارة المالية بإعداد دليل تدريبي مرجعي حول كيفية إعداد موازنات البرامج المستجيبة للنوع، وتم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية فضلاً عن التطبيق العملي للتدريب على رأس العمل وتقديم المساندة الفنية.

• تعديل منشور إعداد الموازنة العامة للدولة، والنص على تضمين الموازنة احتياجات الأسرة المصرية من رجل وامرأة وطفل وطفلة لتعزيز العدالة الاجتماعية وهو ما يعد خطوة هامة في تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما تم النص في منشور 2010/09 على إعداد الموازنة على شكل موازنة للبرامج والأداء مع إخضاع البيانات للتحليل وفقاً للنوع الاجتماعي حتى يمكن تقييم وضع كل من الرجل والمرأة وتقييم الإنفاق العام بما يحقق تكافؤ الفرص.

• تم تضمين البيانات التحليلية في موازنة 2009/08 الملامح الرئيسية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي ترفق مع مشروع الموازنة العامة الذي يقدم إلى المجالس النيابية، كما تم عرض بيانات الموازنة وفقاً للنوع الاجتماعي في موازنة 2010/09 لاستخدامها في عمل قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع.

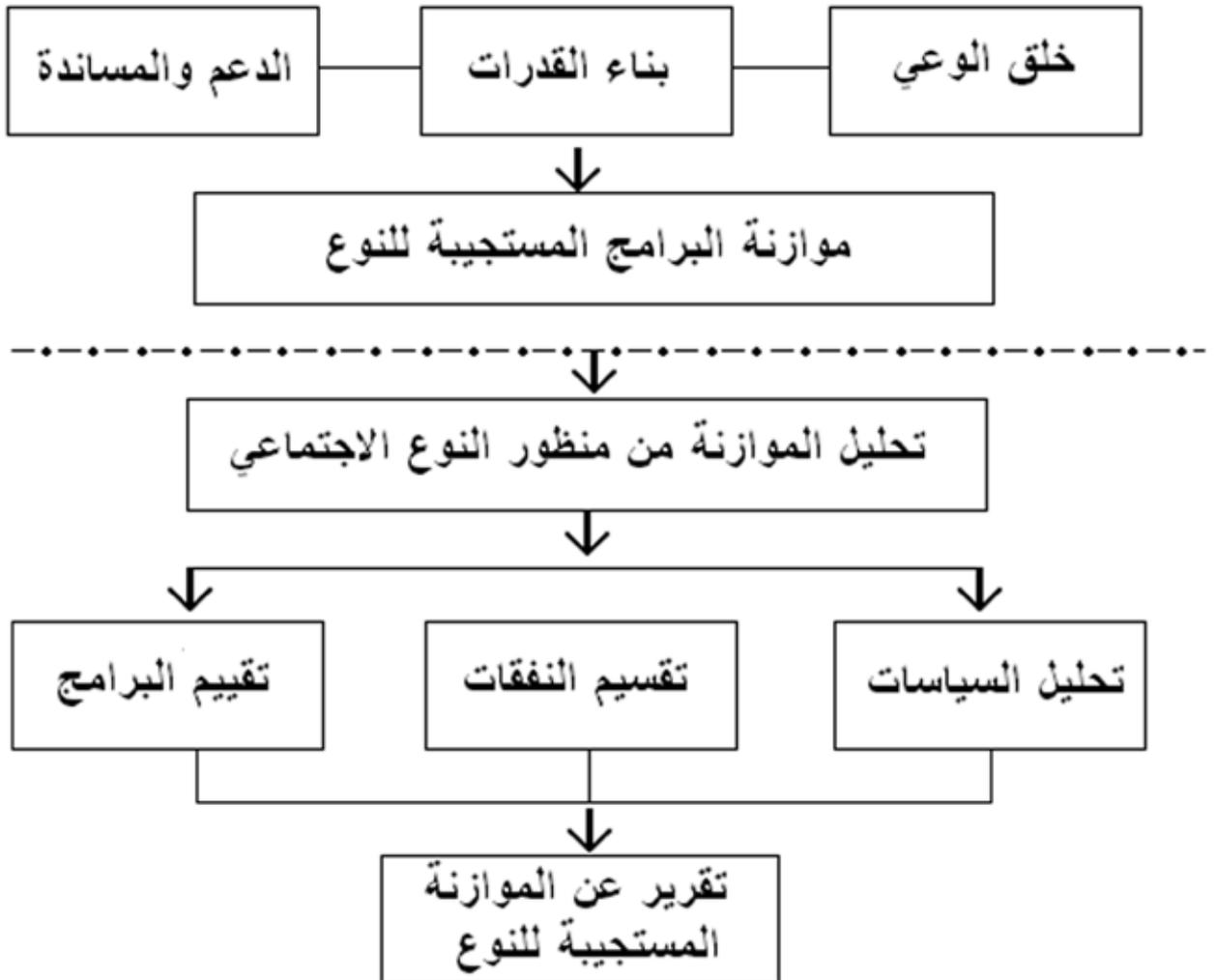
○ كما تنفذ الوحدة حالياً مشروع الفرص المتكافئة للمرأة في الموازنة العامة في مصر بدعم من UNIFEM وتمويل السفارة الهولندية بالقاهرة، قامت من خلاله بتنفيذ برنامج تجريبي لتطبيق موازنة البرامج من منظور النوع الاجتماعي في قطاعات الصحة والتعليم والعمل على مستوى المحافظات في عدد من المحافظات.

○ تم إعداد دراسة تحليلية مقارنة لرصد الفجوات النوعية في مصر ودور الموازنة العامة في مواجهتها وطرح عدد من البدائل في ضوء التجارب الدولية وإعداد دليل لتحليل الموازنة المستجيبة للنوع، سيتم تطبيقه على المستوى القطاعي والقومي لإعداد تقرير عام عن النوع في الموازنة، والانتقال بالمبادرة المصرية إلى المرحلة الثانية.

تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع

(المرحلة الثانية)

المرحلة الأولى



المرحلة الثانية

المبادرة المصرية: وماذا بعد؟ (المرحلة الثانية)

- يجب أن تذهب المبادرة إلى أبعد من خلق وعي بأهمية العدالة النوعية، وفهم قضايا المرأة، وأن يكون بناء القدرات، وحشد المساندة، وكسب التأييد، بغرض تطوير السياسات المالية وتقييم نمط تخصيص الموارد لتحقيق العدالة النوعية.
- لذا لا بد من تقييم كيف تؤدي السياسات المالية والموازنة إلى التأثير على حياة أكثر من 50% من السكان.
- وأن يتم فحص عمليات الموازنة للتأكد من أنها تأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات المرأة والرجل بصورة عادلة.

أهداف مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع في مصر

الأهداف العامة:

1. تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، من خلال إدماج النوع الاجتماعي في عمليات الموازنة العامة.
2. دعم جهود الوزارات والجهات الحكومية في سد الفجوات النوعية، والحد من التمييز ضد المرأة وتحسين فاعلية الإنفاق العام.
3. تدعيم سعي الحكومة في مكافحة الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
4. معاونة وزارة المالية في تطبيق أساليب متطورة لإعداد الموازنة بتطبيق موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع وزيادة مستوى شفافية الموازنة.

مخرجات المبادرة:

إعداد تقرير سنوي حول السياسات الحكومية ومخصصات الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، وتقييم جهود الحكومة وإنجازاتها في سد الفجوات النوعية والقضاء على صور التمييز ضد المرأة، بما يعزز سعي الحكومة نحو تحقيق العدالة النوعية والإنصاف للمرأة.

الجديد في المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع

- يتم تطبيقها مرحليا على جانب النفقات العامة، وقطاعيا بالتركيز على عدد من الخدمات الاجتماعية على المستوى القومي.
- تتطلب من الجهات المشمولة بالمبادرة إجراء تحليل للموازنة من منظور النوع الاجتماعي، وإعداد تقرير قطاعي بالنتائج.
- تؤكد على ضرورة مشاركة المرأة في عمليات الموازنة العامة، والحصول على دعم البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني النسائية، والإعلام.
- تعتمد على إصدار تقرير سنوي عن العدالة النوعية في الموازنة العامة.

الأنشطة التي تشملها المبادرة المصرية

○ **في الأجل الطويل:** تشمل المبادرة الموازنة العامة بما تتضمنه من سياسات مالية وبجانبها النفقات والإيرادات العامة.

○ **في الأجل القصير:** تركز المبادرة على جانب النفقات العامة لاعتبارات خاصة بالموارد البشرية، واكتساب الخبرات، والتدرج في كسب التأييد.

○ تستند المبادرة إلى أهداف تنموية (مكافحة الفقر والأهداف الإنمائية للألفية) والالتزامات الدولية (السيداو).

○ تركز المبادرة على الخدمات الاجتماعية الأساسية المؤثرة على حياة الناس ومستوى المعيشة وهي: الصحة، التعليم، العمل، التضامن الاجتماعي، الشباب، خدمات ائتمانية (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، الإسكان والمرافق.

○ تعطي الأولوية مرحليا للأنشطة التي تمارسها وزارات مسؤولة عن تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وتتمثل هذه الوزارات فيما يلي:

- وزارة التضامن الاجتماعي (الهدف الأول).
- وزارة التربية والتعليم (الهدف الثاني والثالث).
- وزارة الصحة (الهدف الرابع والخامس والسادس).
- المجلس القومي للشباب والرياضة.
- وزارة الإسكان والمرافق العامة (الهدف الرابع).

الأطراف الفاعلة في المبادرة المصرية

المجلس القومي للمرأة (الجهة التي تقود المبادرة):

- يتولى مسؤولية إدماج المرأة في خط الدولة الإنمائية.
- يتولى متابعة كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ومنها: اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- نفذ مشروع ”الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي“ مستهدفاً التوعية وإعداد الأدلة العملية وإطار برنامج إدماج النوع في خطط التنمية.
- يقوم بتنفيذ مشروع قياس المساواة بين الجنسين عن طريق الإحصاءات المصنفة.

وزارة المالية (الجهة المسؤولة عن تنفيذ المبادرة):

- مسؤولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة بالتنسيق مع وزارات وأجهزة الدولة المختلفة.
- تتوفر بها خبرات عملية في مجالات إعداد ومتابعة وتقييم الموازنة.
- تقوم وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية بعمليات التوعية والتدريب النظري والعملية بما فيها التدريب على رأس العمل لمعاونة بعض الجهات الحكومية على مستوى المحليات في إعداد موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع.

وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية:

- تتولى الوزارة مراجعة وتقييم المشروعات الاستثمارية (الباب السادس في الموازنة العامة) التي تتقدم بها الوزارات والجهات الحكومية طلباً للاعتمادات المالية وإدراجها في موازنتها للسنوات القادمة.
- كما أن للوزارة دور في تحفيز القطاع الخاص على مراعاة بُعد النوع الاجتماعي عند تنفيذ المشروعات والبرامج التدريبية وفرص العمل.

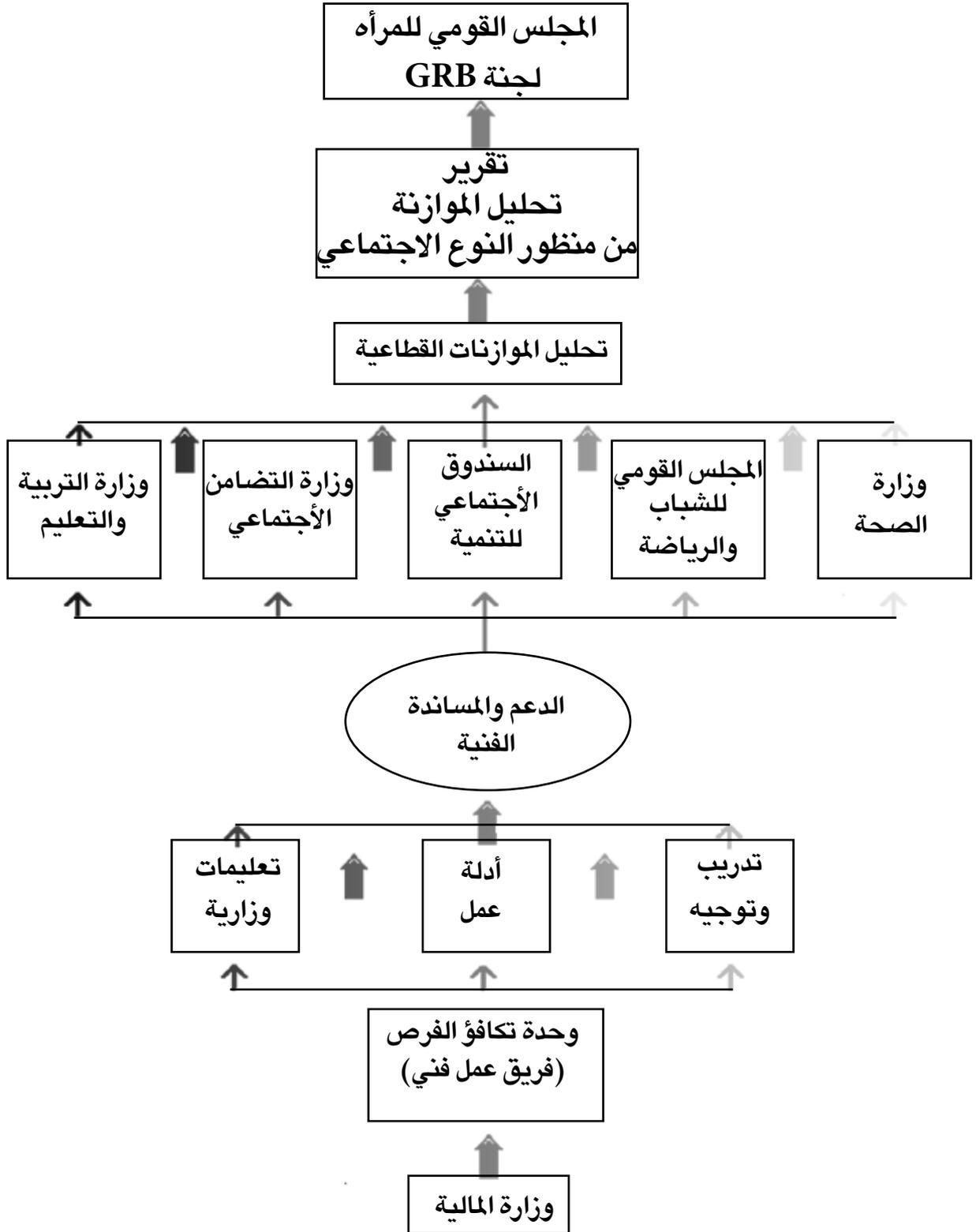
الجهات الداعمة للمبادرة:

- البرلمان.
- الأكاديميون ومراكز البحوث.
- المنظمات النسائية في المجتمع المدني.
- الرأي العام.
- الإعلام.

متطلبات وآليات التنفيذ

- تشكيل لجنة تنفيذية في إطار المجلس القومي للمرأة تتولى الإشراف والمتابعة للمبادرة.
- تتمثل مسؤولية اللجنة في متابعة وتقييم التقارير السنوية عن تحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي سواء على المستوى القومي أو القطاعات المشمولة بالمبادرة مرحلياً.
- تضم اللجنة الأطراف الفاعلة في إعداد الموازنة العامة وبعض الأطراف الداعمة للمبادرة وذلك على النحو التالي:
 - المجلس القومي للمرأة - وزارة المالية - وزارة التنمية الاقتصادية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الجهاز المركزي للمحاسبات - المنظمات النسائية في المجتمع المدني - البرلمانين - أعضاء من لجنتي الخطة والموازنة بمجلس الشعب والشورى - خبراء من الجامعات ومراكز البحوث - الإعلام.
- يتم تشكيل فريق عمل فني تابع لوحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية حيث تقوم الوحدة بمهام تقديم الدعم الفني والمساندة للجهات الحكومية المشمولة بالمبادرة لإجراء تحليل للموازنات على مستوى القطاع وإعداد موازنة البرامج المستجيبة للنوع.

آليات العمل



أسلوب تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي

يجب الاستفادة مما حققته المبادرة حتى الآن في هذا المجال، حيث تم إعداد عدد من موازنات البرامج المستجيبة للنوع، الأمر الذي يسهل كثيراً من تحليل الموازنة في ضوء البيانات التي توفرت حسب النوع في هذه الموازنات.

أغراض تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي

1. تضمين النوع في الموازنة العامة على أساس أن المساواة النوعية تساعد في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإزالة صور التمييز ضد المرأة.
2. زيادة الوعي بالأثر النوعي للموازنة، ومن ثم تشكيل جماعات ضغط أو رأي عام لجعل الحكومة تعالج احتياجات المرأة أثناء إعداد الموازنة بطريقة عادلة.
3. إقرار مبدأ المساواة الحكومية عن مدى الالتزام بالمساواة النوعية، ووضع حد للتمييز ضد المرأة، ووضعها في قائمة أولويات الإنفاق.
4. إدخال تعديلات على السياسات المالية والموازنات من أجل تحسين أوضاع المرأة من خلال:

- التأثير على نمط تخصيص الموارد بطريقة تؤدي إلى تقليل الفجوات.
- دعم استخدام الموازنة لترجمة السياسات المرتبطة بالنوع إلى برامج عمل.

ويساعد ذلك في تطبيق منهجية جديدة في إعداد الموازنة تستجيب للتباين في احتياجات وأولويات النوع، بغرض تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة من خلال تصحيح الفجوات النوعية القائمة وإزالة صور التمييز ضد المرأة، وتحسين فرص المرأة للمشاركة في النشاط الاقتصادي.

مكونات تحليل الموازنة من منظور النوع

يعتمد منهج تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي على ثلاث مكونات رئيسية: تحليل السياسات، تقسيم النفقات، تقييم البرامج / المشروعات.

أولاً: المنهج الخماسي لفحص السياسات العامة في القطاع / الوزارة:

1. مراجعة أوضاع المرأة في القطاع / الوزارة، بمعنى تحليل التباين بين المرأة والرجل من حيث عدد الوظائف والمستويات الوظيفية.
2. تحليل ملاءمة السياسات والبرامج والأداء التي يطبقها القطاع أو الوزارة لمعالجة الفجوات وصور التمييز بين المرأة والرجل.
3. بحث مدى ما يعكسه نمط تخصيص الموارد من التزام بتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية وإزالة صورة التمييز ضد المرأة، ومكافحة الفقر.
4. تحليل مدى الاستفادة الفعلية من الموارد والمخصصات في القطاع / الوزارة فيما بين المرأة والرجل وأعداد الذين استفادوا من الخدمات التي توفرها وتكلفة الخدمة.
5. تقييم الآثار طويلة المدى على النوع (ذكر / أنثى) وتحديد مدى التحسين الذي طرأ على حياتهم.

ثانياً: تصنيف النفقات العامة:

1. نفقات / برامج أو مشروعات مخصصة للنوع الاجتماعي.
2. نفقات / برامج أو مشروعات تدعم مركز المرأة في العمل.
3. نفقات / برامج أو مشروعات أخرى غير النوعيين السابقين ومحاولة بيان أو تحليل أثرها على النوع.

ثالثاً: تقييم البرامج / المشروعات:

يعتمد هذا التقييم على تتبع أثر البرامج / المشروعات بمختلف عناصرها بدءاً من المدخلات والموارد المخصصة، والأنشطة وكافة الأعمال التي يتضمنها البرنامج / المشروع، وتقييم نتائجها على المستفيدين والمجتمع، وأخيراً آثارها وما أحدثته من تغيير في حياة الناس.
(المدخلات، الأنشطة، النتائج، الآثار)

سيكون إجراء هذا التحليل أسهل وأكثر فاعلية عند تطبيق موازنة البرامج والأداء.
يجري هذا التحليل على مستوى القطاع ككل مركزياً (التعليم، الصحة.. إلخ)، وعلى مستوى المحافظات.
يعد تقرير فرعي أو قطاعي بنتائج التحليل.

خطوات إعداد التقرير النهائي

- يتولى فريق العمل الفني بوحدة تكافؤ الفرص إعداد التقرير النهائي في ضوء التقارير القطاعية.
- تتولى وحدات تكافؤ الفرص التابعة لكل جهة بالإشراف على تحليل موازنة الوزارة من منظور النوع الاجتماعي بالتعاون مع المسؤولين عن إعداد الموازنة بالجهة.
- تكليف الوزارات المختارة بإعداد تقارير قطاعية تعكس نتائج التحليل النوعي للنفقات.
- تتضمن التقارير القطاعية ما يلي:
- عرض للوضع الحالي للجهة يشمل تقييم السياسات القائمة (القوانين والقرارات والإجراءات) ومدى مسؤولية الجهة عن الأهداف الإنمائية للتنمية، ثم تحليل الاعتمادات / المخصصات وبيان حجة الجهة من النفقات العامة، ووضعيات المرأة في العمل.
- بيان للأهداف والأولويات التي تتولاها الجهة، وما حققته من إنجازات في مكافحة الفقر، وأي من الأهداف الإنمائية للتنمية ذات العلاقة، ورصد الفجوات النوعية في مجال الجهة.
- تقسيم النفقات / المخصصات وفق التقسيم الثلاثي (دليل تحليل الموازنة).
- إجراء تحليل نوعي للبرامج / المشروعات حسب الأبعاد المختلفة للبرنامج أو المشروع.
- رصد نتائج تحليل الموازنة وتقديم المقترحات اللازمة، ورفعها إلى وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية.
- تتلقى وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية التقارير القطاعية وتقوم بإعداد التقرير النهائي الذي يتضمن تقريراً عن أوضاع المرأة في الموازنة العامة على المستوى القومي إضافة إلى التقارير القطاعية، ورفعها إلى المجلس القومي للمرأة وإلى وزارة المالية لإرفاقه بالبيان المالي ومشروع الموازنة وتقديمه إلى المجلس النيابية.

مقومات استمرارية المبادرة المصرية

مقومات استمرارية المبادرة المصرية

1. جعل المبادرة عملية مؤسسية: من الملاحظ اختلاف طبيعة المبادرات من دولة إلى أخرى، حيث تتباين المبادرات الدولية من حيث مكوناتها بما يعكس الإطار الثقافي والاجتماعي، وطبيعة المؤسسات التي تنفذ المبادرة، فالبعض اعتمد على الحكومة في قيادة وتنفيذ المبادرة، وبعضها اعتمد على جهود منظمات المجتمع المدني. وفي حالات قليلة كان هناك تعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

تتولى الحكومة المصرية مهمة قيادة وتنفيذ المبادرة اعتماداً على مسؤولياتها الرسمية تجاه المرأة، مع إعطاء مجال لمشاركة منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المرأة والبرلمانيون والإعلام.

2. إجراء تحليل للموازنة من منظور النوع الاجتماعي: قادت الأجهزة الحكومية المبادرة في العديد من دول العالم – جنوب إفريقيا، سريلانكا، مالديفا من خبرات فنية لتنفيذ المبادرة وضمان مزيد من الفاعلية من خلال تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي سواء بشكل دوري أو على مدى متوسط وتطبيق موازنة البرامج والأداء.

يتولى المجلس القومي للمرأة إدماج النوع في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتولى وزارة المالية تنفيذ مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع لمسؤولياتها عن إعداد وتنفيذ الموازنة.

3. تشكيل لجنة تنفيذية وفريق عمل فني:

تبدأ المرحلة الثانية من المبادرة المصرية بتطبيق تحليل الموازنة من منظور النوع في عدد من قطاعات الخدمات الاجتماعية على المستوى الكلي، وإعداد تقارير قطاعية وتقارير عام عن المرأة في الموازنة العامة، لذا فإن تشكيل فريق عمل داخل وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية يعد خطوة أساسية لتوفير الدعم والمساندة الفنية للجهات المشمولة بالمبادرة، كما أن تشكيل لجنة تنفيذية بالمجلس القومي للمرأة سيساعد في تفعيل المبادرة من خلال متابعة الأداء وتقييم الإنجازات.

4. وضع المبادرة في إطار الإصلاح الاقتصادي والمالي:

طبقت مصر بنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وحققت درجة عالية من الاستقرار والارتفاع بمعدل النمو ومستوى التشغيل، كما شاركت مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مبادرة الحوكمة الرشيدة من أجل التنمية، وعلى المستوى المالي تم تعديل الدستور ومنح البرلمان حق مراجعة ومناقشة الموازنة العامة للدولة، وتدعم الموازنة المستجيبة للنوع اتجاهات الإصلاح من خلال تحقيق مزيد من الحوكمة والشفافية في الموازنة العامة حيث تساعد في تحسين عمليات توفير الخدمات الاجتماعية، وتؤدي إلى مزيد من الكفاءة في استخدام الموارد وتحسين عملية الاستهداف.

وتوفر EGRBI فرصة لمواجهة أي سلبيات ترتبت على برامج الإصلاح، وزيادة حجم الموارد التي تستهدف تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة في إطار أهداف مكافحة الفقر وتمكين الفئات المهمشة وعلى رأسها تأتي المرأة.

5. توفر الدعم السياسي: بما أن تخصيص واستخدام الموارد العامة عملية سياسية، ومع ندرة الموارد، والتنافس بين الجهات على تخصيص قدر أكبر لمصلحتها، فإنه يجب وضع أولويات استراتيجية تقوم على تنفيذ التزامات الحكومة تجاه عدد من القضايا التي يمكن ربطها بالنوع الاجتماعي مثل:

- مكافحة الفقر.
- الأهداف الإنمائية للألفية.
- مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع.
- الشفافية في الموازنة.
- السيداو CEDAW.

6. اللامركزية: تتسم عمليات إعداد الموازنة والرقابة على تنفيذها والمتابعة بنوع من المركزية تقوم بها وزارة المالية وأجهزتها المختلفة.

ويسود الآن اتجاه نحو اللامركزية في الإدارة المحلية مما قد يستتبعها زيادة دور المحليات في توفير الخدمات العامة، لذلك من المناسب تنفيذ المبادرة على مستوى المحليات بجانب المستوى القومي.

7. الحاجة إلى بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي: تكشف عملية GRB عن ندرة البيانات المصنفة حسب النوع وقلة المعلومات حول وضع المرأة والرجل في مختلف قطاعات الحكومة، مما يؤثر سلباً على كفاءة تصميم البرامج وتنفيذها.

ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بدور هام في توفير البيانات المصنفة حسب النوع، حيث يعتبر ارتباط المبادرة بمصادر هذه البيانات إحدى نقاط القوة.

8. تكوين قناعة ووعي لدى الجهات الحكومية: تكشف مبادرات GRB للمسؤولين الحكوميين عن أفضل سبل استهداف إنصاف المرأة، حيث أن معظم السياسات الحكومية تقريباً لها أثر على النوع الاجتماعي وإن كان الانطباع حول حيادية النوع أدى إلى معلومات خاطئة، لأن الحيادية التي لا تراعي الاحتياجات والأولويات تؤدي إلى تمييز ضد المرأة.

إن أحد أغراض المبادرة هو تكوين قناعة ووعي كامل لدى الإدارات الحكومية بأن كل ما يتخذ من قرارات، وكل ما ينفق من موارد له أثر على المرأة، وأن هذا الأثر يختلف من المرأة للرجل.

وتشرح عمليات تحليل الموازنة من منظور النوع كيف يمكن للنفقات الاجتماعية التي تبدو محايدة من حيث النوع إلى خلق تمييز وتحيزات ضد المرأة.

9. إنخراط المرأة في عمليات الموازنة: تمثل الاستمرارية قضية هامة، نظراً لأن تطبيق التحليل النوعي في الموازنة العامة يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تطبق بشكل فعال وتحقق أهدافها.

ورغم أن الموازنة عملية دورية (سنوية في الغالب) إلا أن تنفيذ تحليل النوع في الوزارات / الإدارات وتحقيق نتائج التحليل يتطلب وقتاً أطول من ذلك. (استغرق تحليل النوع في جنوب إفريقيا على كل المستويات 3 سنوات).

أهم الشروط اللازمة لاستمرارية المبادرة هي عملية التعاون والتكامل بين الحكومة التي تتولى قيادة المبادرة وأنشطة المجتمع المدني، وإشراك المرأة في كل مراحل الموازنة. ولعل أفضل طريقة لتأكيد الفاعلية في التنفيذ والاستمرارية هو انخراط المرأة وأجهزة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ البرنامج.

10. تفعيل دور الأجهزة الأجنبية: أفضل وصف لدور المانحين والداعمين هو تسهيل تنفيذ المبادرة، وتقديم الدعم الفني واللوجستي.

من المهم أن تتسم المبادرة بالطابع المحلي والملكية المحلية، وأن تلقي الضوء على أهمية التحكم المحلي في أهداف البرنامج، وأن يظل دور الداعمين مسانداً دون الانخراط في المبادرة حتى لا يُساء فهم دوافعهم.

أصبحت المبادرة المصرية قادرة على الاعتماد على الذات في ضوء ما أحرزته في المرحلة الأولى من إنجازات، وبدء تحليل الموازنة وإعداد تقرير عن العدالة من منظور النوع، يرفق بمشروع الموازنة العامة للدولة.

رقم الإيداع : 2010 / 7867
الترقيم الدولي : 0 - 8702 - 17 - 977